مرســـوم ســـلطاني

رقـم ٤٩ / ٢٠٢٣

بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية بولندا حول الإعفاء المتبادل من التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة

نحن هيثـم بـن طـارق سلطان عمـان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،

وعلى الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية بولندا حول الإعفاء المتبادل من التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة، الموقعة في مدينة وارسو بتاريخ ١٣ من يونيو ٢٠٢٣م،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها، وفقا للصيغة المرفقة.

المـادة الثانيـة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صـدر فـي: ١٧ من ذي الحجـة سنـة ١٤٤٤هـ

الموافـق: ٥ من يوليـــــو سنـة ٢٠٢٣م

هيثـم بن طـارق

سـلطان عمـان

اتفاقيـــة
بـين حكومـــة سلطنـــة عمـــان
وحكومة جمهورية بولندا حول الإعفاء المتبادل من التأشيرة
لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة

إن حكومة سلطنة عمان، وحكومة جمهورية بولندا، والمشار إليهما أدناه بـ "الطرفين"،

إذ ترغبان في تقوية علاقات الصداقة بين الدولتين،

وإذ يسعيان إلى تسهيل إجراءات السفر لمواطنيهما ممن يحملون جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة بين الدولتين،

وطبقا للقوانين واللوائح المعمول بها في كلتا الدولتين،

اتفقتا على ما يأتي:

المـادة (١)

لأغراض هذه الاتفاقية:

١ - يقصد بمصطلح "مواطني أحد الطرفين" و"مواطني الطرف الآخر" و"مواطني أي من الطرفين" على التوالي وطبقا للسياق، مواطنو سلطنة عمان، أو مواطنو جمهورية بولندا.

٢ - يقصـد بمصطلـح "إقليـم" و "إقليـم أحـد الطرفـين" و "إقليـم الطـرف الآخـر"، على التوالي وطبقا للسياق، إقليم سلطنة عمان أو إقليم جمهورية بولندا.

المـادة (٢)

موضوع هذه الاتفاقية هو الإعفاء من التأشيرات لمواطني كل طرف يحمل جوازات السفر الآتية:

١ - بالنسبة لمواطني سلطنة عمان، حاملو جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة.

٢ - بالنسبة لمواطني جمهورية بولندا، حاملو جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة.

المادة (٣)

١ - يتمتع مواطنو أحد الطرفين حاملو أي من جوازات السفر المذكورة في المادة (٢)، الصادرة من ذلك الطرف، بحق الدخول إلى، والخروج من، والعبور عبر إقليم الطرف الآخر دون تأشيرة، فقط من خلال نقاط الحدود المعينة لغرض عبور المسافرين الدوليين.

٢ - يحق لمواطني أحد الطرفين حاملي أي من جوازات السفر المذكورة في المادة (٢)، الإقامة بدون تأشيرة في إقليم الطرف الآخر لمدة أقصاها (٩٠) تسعون يوما خلال أي فترة مدتها (١٨٠) مائة وثمانون يوما.

المادة (٤)

١ - يحق لمواطني أي من الطرفين ممن يحملون أيا من جوازات السفر المذكورة في المادة (٢)، والذين يتم تعيينهم في مهمة دبلوماسية أو قنصلية أو في منظمة دولية يقع مقرها في إقليم الطرف الآخر، الدخول إلى إقليم ذلك الطرف دون الحاجة إلى تقديم طلب للحصول على تأشيرة، بناء على طلب البعثة الدبلوماسية المعنية، يصدر للمواطنين المشار إليهم، وثيقة الإقامة القانونية لمدة تعيينهم خلال (٩٠) تسعين يوما من تاريخ وصولهم إلى إقليم ذلك الطرف.

٢ - يطبق الإعفاء المذكور في الفقرة (١) من هذه المادة على أفراد أسرة الأشخاص المشار إليهم في تلك الفقرة، بشرط أن يكونوا من حملة الجوازات المشار إليهم في المادة (٢)، ويشكلوا جزءا من أفراد أسرته المعيشية.

٣ - تقوم وزارات الخارجية التابعة للطرفين، من خلال بروتوكولاتها الدبلوماسية، بإخطار إحداهما الأخرى مسبقا عن الأشخاص المشار إليهم في الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة، والفترة التي من المتوقع أن يقضوها في موعد لا يتعدى (١٤) أربعة عشر يوما قبل تاريخ وصولهم.

المادة (٥)

١ - يجب على مواطني أي من الطرفين ممن يحملون جوازات السفر المذكورة في المادة (٢)، احترام القوانين واللوائح المعمول بها في إقليم الطرف الآخر عند عبور الحدود، وطوال مدة إقامتهم في إقليم الطرف الآخر.

٢ - يحق لأي من الطرفين رفض دخول أو تقصير مدة إقامة أي من مواطني الطرف الآخر حاملي أي من جوازات السفر المذكورة في المادة (٢)، إذا كان وجودهم في إقليمه غير مرغوب فيه، أو يشكل خطرا على الأمن الوطني أو الصحة العامة أو النظام العام.

المادة (٦)

١ - يجب على مواطني أي من الطرفين، حاملي جوازات السفر المذكورة في المادة (٢) عدم القيام بأي نشاط مدفوع الأجر يتطلب تصريح عمل أثناء إقامتهم في إقليم الطرف الآخر.

٢ - يجب على مواطني أي من الطرفين، حاملي أي من جوازات السفر المذكورة في المادة (٢) والذين يبحثون عن عمل أو أي أنشطة تحقق فائدة ربحية أو دراسة أو أي أنشطة أخرى مدفوعة الأجر، الحصول على تأشيرة مناسبة قبل وصولهم إلى إقليم الطرف الآخر وفقا للقوانين واللوائح الخاصة بالطرف المستقبل.

المادة (٧)

على مواطني أي من الطرفين الذين يحملون أيا من جوازات السفر المذكورة في المادة (٢)، الدخول إلى، والخروج من، والعبور عبر إقليم الطرف الآخر عبر نقاط العبور الحدودية المعينة المفتوحة للحركة الدولية المعينة من الطرف الآخر لهذا الغرض، دون قيود، باستثناء تلك المتعلقة بالأمن الوطني أو الصحة العامة أو النظام العام.

المادة (٨)

في حالة فقدان أو تلف أي من جوازات السفر المذكورة في المادة (٢)، من قبل مواطني أي من الطرفين في إقليم الطرف الآخر، يجب على البعثة الدبلوماسية أو القنصلية المعنية، إبلاغ السلطات المختصة على الفور للطرف الآخر عن هذه الحالة عبر القنوات الدبلوماسية، وإصدار وثيقة سفر له على الفور لكي يتمكن من السفر إلى بلده بموجب قوانين الدولة المستقبلة.

المادة (٩)

لا تخل هذه الاتفاقية بأي التزامات ناشئة عن أي اتفاقية دولية أو أي اتفاقية ثنائية بين الدولتين.

المادة (١٠)

١ - لأغراض هذه الاتفاقية، يتعين على الطرفين تبادل النماذج الحالية لجوازات سفرهم المذكورة في المادة (٢)، من خلال القنوات الدبلوماسية، بالإضافة إلى الوصف التفصيلي في موعد لا يتجاوز (٣٠) ثلاثين يوما من توقيع هذه الاتفاقية.

٢ - يتبادل الطرفان عبر القنوات الدبلوماسية معلومات عن نماذج جوازات السفر الجديدة أو المعدلة المذكورة في المادة (٢)، مع وصفها التفصيلي في موعد لا يتجاوز (٣٠) ثلاثين يوما قبل استخدامها الرسمي.

المادة (١١)

١ - يحق لأي من الطرفين تعليق تنفيذ هذه الاتفاقية مؤقتا بشكل جزئي أو كلي لأسباب تتعلق بالأمن الوطني، أو النظام العام أو الصحة العامة.

٢ - على الطرف الذي قرر تعليق تطبيق هذه الاتفاقية، أن يخطر الطرف الآخر بالتعليق ويحدد أسبابه كتابة، عبر القنوات الدبلوماسية قبل (٧) سبعة أيام على الأقل قبل بدء هذا التعليق، ويبلغ الطرف الآخر بنهاية هذا التعليق كتابة عبر القنوات الدبلوماسية قبل (٧) سبعة أيام من انتهاء فترة التعليق.

٣ - لا يؤثر تعليق هذه الاتفاقية على الوضع القانوني لمواطني أي من الطرفين حاملي أي من جوازات السفر المذكورة في المادة (٢) الذين دخلوا مسبقا إقليم الطرف الآخر عند التعليق.

المادة (١٢)

يجوز لأي طرف أن يطلب كتابة عبر القنوات الدبلوماسية تعديل كل الاتفاقية أو جزء منها، ويدخل أي تعديل متفق عليه من قبل الطرفين حيز التنفيذ وفقا للمادة (١٤) من هذه الاتفاقية، ويشكل جزءا لا يتجزأ منها.

المـادة (١٣)

يتم حل أي خلافات أو نزاعات تنشأ عن تفسير أو تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بطريقة ودية، من خلال المشاورات بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

المـادة (١٤)

١ - تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تسلم آخر إخطار كتابي عبر القنوات الدبلوماسية، يفيد الطرفان من خلاله بعضهما البعض بإكمال إجراءاتهما القانونية الداخلية الخاصة بكل منهما لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

٢ - تسري هذه الاتفاقية لفترة غير محددة من الزمن، ويجوز لكل طرف إنهاء هذه الاتفاقية عن طريق إخطار الطرف الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية، وفي هذه الحالة يتوقف العمل بهذه الاتفاقية بعد (٦٠) ستين يوما من تاريخ تسلم إخطار الإنهاء.

حررت في وارسو، في يوم الثلاثاء، بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢٣م، من نسختين أصليتين باللغات العربيـة والبولنديـة والإنجليزيـة، وتتمتع كافة النصوص بنفس الحجيـة القانونيـة، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي.

عـن حكومـة	عـن حكومـة
سلطنــة عمــان	جمهوريــة بولنــدا
خليفة بن علي بن عيسى الحارثي	باول جابلونسكي
وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية	وكيــل وزارة الخارجيــة

AGREEMENT
BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF POLAND
ON MUTUAL VISA EXEMPTION FOR HOLDERS OF DIPLOMATIC, SPECIAL AND SERVICE PASSPORTS

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Republic of Poland, hereinafter referred to as the "Parties",

Desiring to strengthen the friendly relations between the two States,

Wishing to facilitate the travel of their citizens, holders of diplomatic, special and service passports, between both States,

Pursuant to the applicable laws and regulations of both States,

Have agreed as follows:

Article 1

For the purposes of this Agreement:

1. The terms "citizens of one Party", "citizens of the other Party", and "citizens of either Party" mean respectively, depending on the context, citizens of the Sultanate of Oman or citizens of the Republic of Poland ,
2. The terms "territory", "territory of a Party", and "territory of the other Party" mean respectively, depending on the context, the territory of the Sultanate of Oman or the territory of the Republic of Poland.

Article 2

The subject of this Agreement is the exemption from visas for citizens of each of the Parties holding the following passports:

1. In the case of citizens of the Sultanate of Oman: diplomatic, special or service passports.
2. In the case of citizens of the Republic of Poland: diplomatic or service passports.

Article 3

1. Citizens of one Party, holders of any of the passports mentioned in Article 2, issued by that Party, shall have the right to enter into, exit from, and transit through the territory of the other Party without a visa, only through border crossing points designated for international passenger traffic.
2. Citizens of one Party, holders of any of the passports mentioned in Article 2 shall have the right to stay without a visa in the territory of the other Party for a maximum period of (90) ninety days in any (180) one hundred and eighty day period.

Article 4

1. Citizens of either Party, holders of any of the passports mentioned in Article 2, assigned to work in a diplomatic mission, consular post or an international organization having its seat in the territory of the other Party, shall have the right to enter the territory of that Party without the need to apply for a visa. At the request of the interested diplomatic mission, the aforementioned citizens shall be issued a document legalizing their stay for the period of their assignment, within (90) ninety days from the date of their arrival at the territory of that Party.
2. The exemption mentioned in paragraph 1 of this Article shall apply to family members of the persons referred to in that paragraph, provided that they hold any of the passports mentioned in Article 2 and form part of their household.

3. The Ministries of Foreign Affairs of the Parties, through their Diplomatic Protocols shall notify each other in due advance about persons referred to in paragraphs 1 and 2 of this Article and the period of their planned stay in advance, not less than (14) fourteen days before the date of their arrival.

Article 5

1. Citizens of either Party, holders of any of the passports mentioned in Article 2 shall observe the laws and regulations applicable in territory of the other Party while crossing the border and during their entire stay in the territory of the other Party.

2. Either Party has the right to refuse the entry of the citizens of the other Party, holders of any of the passports mentioned in Article 2 or shorten their stay, or terminate it, if their presence in its territory is deemed undesirable or where may have a risk to national security, public health or public order.

Article 6

1. Citizens of either Party, holders of any of the passports mentioned in Article 2, must not undertake any paid activity that requires a work permit, during their stay in the territory of the other Party.

2. Citizens of either Party, holders of any of the passports mentioned in Article 2, who seek employment, gainful activities, study or any other paid activities shall obtain an appropriate visa prior to their arrival to the territory of the other Party, in accordance with the laws and regulations of the receiving Party.

Article 7

Citizens of either Party, holders of any of the passports mentioned in Article 2, shall enter into, exit from, and transit through the territory of the other Party through the assigned border-crossing points open to the international traffic authorized for that purpose by the other Party, without any restrictions, except for those related to national security, public health or public order.

Article 8

In the event of loss or damage of any of the passports mentioned in Article 2 by a citizen of either Party in the territory of the other Party, the competent diplomatic mission or consular post shall immediately inform of this fact the relevant authorities of the other Party through the diplomatic channels and shall promptly issue a new travel document to him/her to enable him/her to travel back to his/her country, pursuant the laws of the receiving State.

Article 9

This Agreement does not prejudice any obligations arising out of any international agreement or any bilateral agreement between the two States.

Article 10

1. For the purposes of this Agreement, the Parties shall, through diplomatic channels, exchange current specimens of their passports mentioned in Article 2, together with their detailed descriptions, no later than (30) thirty days after the signing of this Agreement.
2. The Parties shall, through diplomatic channels, exchange information on their new or amended specimens of their passports mentioned in Article 2, together with their detailed description, no later than (30) thirty days before their official introduction.

Article 11

1. Either Party shall have the right to temporarily suspend the implementation of this Agreement in whole or in part for reasons of national security, public order or public health.
2. The Party, who decided to suspend the application of this Agreement, shall notify the other Party of the suspension and specify the reasons thereof in writing, through diplomatic channels, at least (7) seven days before the entry of this suspension into force, and shall also inform the other Party of the end of this suspension in writing, through diplomatic channels, at least (7) seven days before the end of the suspension period.
3. The suspension of this Agreement does not affect the legal status of the nationals of either Party, holders of any of the passports mentioned in Article 2, who have already entered into the territory of the other Party at the point of suspension.

Article 12

Either Party may request in writing, through diplomatic channels, amendment of the whole Agreement or its part. Any amendment of the Agreement, agreed to by the Parties, shall enter into force in accordance with Article 14 of the Agreement and shall form an integral part thereof.

Article 13

Any differences or disputes arising from the interpretation or implementation of the provisions of this Agreement shall be settled amicably, by consultations between the Parties through diplomatic channels.

Article 14

1. This Agreement shall enter into force (30) thirty days from the date of receiving, through diplomatic channels, the latter written notification by which the Parties inform each other of the completion of their respective internal legal procedures required for the entry into force of this Agreement.

2. This Agreement is concluded for an indefinite period. Each Party may terminate this Agreement by notifying the other Party, in writing, through diplomatic channels. In such event, the Agreement will cease after (60) sixty days from the date of receiving the notification of termination.

Done in Warsaw on Tuesday, 13 Juna 2023, in two original copies, each in the Arabic, Polish and English languages, all texts being equally authentic. In case of any discrepancies in their interpretation, the English version shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN	FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF POLAND
Khalifa bin Ali bin Issa Alharthy **Undersecretary for Political Affairs**	**Paweł Jabłoński** **Undersecretary of State**